

دور منظمة أوبك وتحالف أوبك بلاس في أسواق النفط الدولية: دراسة قياس-اقتصادية  
**The Role of OPEC and OPEC Plus in Oil Markets: An Econometric Study**  
 سمير بن محاد<sup>1</sup> Samir benmohad

<sup>1</sup> جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، [Samir.benmohad@univ-msila.dz](mailto:Samir.benmohad@univ-msila.dz)

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/06/29

تاريخ الاستلام: 2023/04/16

**ملخص:** نهدف من خلال هذه الورقة، إلى بحث دور منظمة أوبك ومن بعدها تحالف أوبك+ في ضبط وتحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك عبر مقارنة وصفية، تحليلية وقياسية، باستخدام سلاسل زمنية لمتغيري إنتاج وأسعار النفط، وربط أسعار النفط بإنتاج كل من أوبك، غير أوبك وأوبك+.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن دور أوبك في أسواق الطاقة كان متذبذبا عبر الزمن، بل وضعيفا في كثير من الفترات خاصة في بداية القرن الحالي، إلا أن تحالف أوبك+ أعاد تأثير المنظمة إلى الواجهة، وأبان عن تأثير معنوي على أسعار النفط، وهو ما يؤكد أن توسع منظمة أوبك إلى منتجين آخرين، وبتنسيق أكبر سيؤدي حتما إلى تعاظم دور التحالف وتحقيق أهدافه.

كلمات مفتاحية: إنتاج النفط؛ أسعار النفط؛ منظمة أوبك؛ أوبك بلاس.

تصنيفات JEL : F15 ; Q35 ; Q33 ; Q31

**Abstract:** Through this paper, we aim to discuss the role of the OPEC, and then the OPEC+ alliance, in controlling and determining oil prices in international markets. using two variables of oil production and prices, and by linking oil prices to the production of each of OPEC, Non OPEC and OPEC+.

We concluded that the role of OPEC in the energy markets was fluctuating through time. and even weak in many periods, especially at the beginning of this century. However, the OPEC + alliance brought the organization's influence back to the fore, and showed a significant impact on oil prices, Which confirms that the expansion of OPEC to other producers, With greater coordination, it will inevitably lead to the growing role of the coalition and the achievement of its goals.

**Keywords:** oil production; oil prices; OPEC; OPEC Plus.

**JEL Classification Codes:** Q31; Q33; Q35; F15

**Résumé:** À travers cet article, nous visons à discuter du rôle de l'OPEP, puis de l'alliance OPEP+, dans le contrôle et la détermination des prix du pétrole sur les marchés internationaux, en utilisant deux variables de production et de prix du pétrole, et en liant les prix du pétrole à la production de chacun des pays OPEP, Non OPEP et OPEP+.

Nous avons conclu que le rôle de l'OPEP sur les marchés de l'énergie fluctuait dans le temps. et même faible à de nombreuses périodes, surtout au début de ce siècle. Cependant, l'alliance OPEP + a ramené l'influence de l'organisation sur le devant de la scène, et a montré un impact significatif sur les prix du pétrole, Ce qui confirme que l'élargissement de l'OPEP à d'autres producteurs, Avec une plus grande coordination, cela conduira inévitablement au rôle croissant de la coalition et la réalisation de ses objectifs.

**Mots-clés:** production de pétrole; Prix du pétrole; OPEP; OPEP Plus.

**Codes de classification de Jel:** Q31; Q33; Q35; F15.

المؤلف المرسل: سمير بن محاد، الإيميل: [Samir.benmohad@univ-msila.dz](mailto:Samir.benmohad@univ-msila.dz)

1. مقدمة:

تعتبر عائدات النفط والنفط عاملا حيويا يؤثر على السلوك الاقتصادي والتطورات في الدول الغنية والمصدرة للنفط، وتعتمد معظم الدول الكبرى المنتجة للنفط، بشكل مباشر أو غير مباشر على دخل عائدات النفط وأي تقلب في أسعار النفط ينعكس على اقتصاداتها.

تمثل حقيقة أن النفط الخام كمصدر للطاقة، لم يتم استبداله بأي شكل من أشكال الطاقة خلال القرن العشرين وبداية القرن الحالي، إلى أهمية هذا المصدر من حيث الفعالية، التكلفة بالإضافة إلى مؤشر القيمة المضافة المفضل على عكس أشكال الطاقة الأخرى، وبينما أحرز العالم تقدما كبيرا في الاستفادة من موارد الطاقة البديلة، لا يزال النفط في بؤرة التفاعلات الاقتصادية العالمية، تفاعلات اقتصادية عادية وأخرى جيوسياسية لها أبعاد متعددة. يظهر تاريخ صناعة النفط أنه في فترات معينة، احتكرت شركات النفط الكبرى هذه الصناعة ولكن منذ تأسيس أوبك، تمكنت الدول المصدرة للنفط من السيطرة جزئيا على السوق.

بفعل أن أسعار النفط شكلت القضية الأكثر أهمية في الصناعة، كان السبب الرئيسي لإنشاء أوبك هو المناقشات بين مصدري النفط وشركات النفط حول أسعار النفط، وكذلك الإجراءات الأحادية للشركات لخفض أسعار النفط، والحقيقة أن إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) كان بمثابة رد فعل سياسي، وفي الوقت نفسه شكل من أشكال مناهضة الاستعمار من قبل الدول النامية المصدرة للنفط ضد سياسات وحيل شركات النفط العالمية.

مع تغير الظروف الاقتصادية والتفاعلات الجيوسياسية في العالم، بدأ دور منظمة أوبك في أسواق الطاقة يتقلص وتأثيرها يضعف، وهذا راجع لأسباب داخلية وأخرى خارجية، فكان لزاما على أعضائها توسيع رقعة المشاورات والتنسيق مع منتجين من خارج المنظمة، بهدف استعادة التأثير والفعالية في أسواق النفط، فنشأ تحالف أوبك+ بين منظمة أوبك وعشر منتجين خارجها أبرزهم روسيا والمكسيك وكازاخستان، وهو ما أتى بثماره في الأخير ولو بشكل جزئي.

أ- الإشكالية:

من خلال ما سبق تبرز إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة منظمة أوبك ومن بعدها تحالف أوبك+ في ضبط وتحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية؟

ب- الفرضيات:

للإجابة على إشكالية البحث، ننتقل من عدد من الفرضيات مفادها:

- تباين تأثير منظمة أوبك على أسعار النفط في الأسواق الدولية، رغم المكانة التي تمتلكها في هذه الأسواق؛
- يؤثر تحالف أوبك+ بشكل أكبر من منظمة أوبك في اتجاهات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا بفضل توسع حجم الانتاج الخاضع للتحالف وقوة القرار المكتسبة منه.

ج- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز تأثير منظمة أوبك في أسواق النفط منذ نشأتها إلى اليوم؛
- أسباب ظهور تحالف أوبك+ وتأثيره هو الآخر في اسواق النفط؛
- تأثير جانب العرض (إنتاج النفط) على أسعار النفط في الأسواق الدولية.

د- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية المتغيرين المبحوثين (إنتاج النفط وأسعاره)، حيث لا يزال النفط يشكل مصدر طاقي مهم جدا، ولا تزال التجاذبات الجيوسياسية حول هذا المصدر قائمة إلى وقتنا.

### ه- منهجية الدراسة:

ولالإحاطة بالموضوع من مختلف الجوانب، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، عبر سرد مختلف المراحل التي عرفتها منظمة أوبك ودورها في أسواق النفط، ومن بعدها نشأة ودور تحالف أوبك+ في هذه الأسواق، وكذا تحليل هذا التأثير من خلال البيانات المرصودة والخاصة ومتغيري الإنتاج وتطور الأسعار، وباستعمال الأساليب الطرق القياس الاقتصادية، حاولنا فهم حجم التأثير واتجاه العلاقة بين المتغيرات المبحوثة.

### و- هيكل الدراسة:

ارتأينا تقسيم البحث إلى قسمين رئيسيين، نتطرق في أولهما إلى تطور أداء منظمة أوبك في أسواق النفط وكذا أهم القرارات المتخذة في مسارها، وصولاً إلى إنشاء تحالف أوبك+ ودوره في إحياء نشاط المنظمة وتأثيرها عالمياً، وفي ثانيهما إلى تحليل تطور إنتاج المنظمة وأثره على أسعار النفط، مقارنة بتأثير إنتاج المنتجين من خارج المنظمة، وكذا تأثير إنتاج أوبك+ على الأسعار هو الآخر.

## 2. أداء منظمة أوبك وتحالف أوبك+ في أسواق النفط الدولية

### 1.2 منظمة أوبك من النشأة إلى تحالف أوبك+:

#### 1.1.2. نشأة المنظمة وبدايتها

ظهرت أوبك إلى حيز الوجود عندما كانت ملكية احتياطي النفط وكذلك المنبع والمصب في الصناعة تحت سيطرة الأخوات السبع بشكل كامل. كانت المؤسسات الدولية تعد العد التنازلي لانتهيار المنظمة حديثة النشأة، لكن هذا لم يتحقق قط، بل تمكنت المنظمة من أن يكون لها كلمة في الساحة الدولية، بالإضافة إلى ذلك سمحت أوبك لصغار المنتجين بالانضمام لتحسين موقفها التفاوضي ضد الأخوات السبع ونتيجة لذلك، في نهاية الستينيات انضمت قطر وإندونيسيا وليبيا والإمارات والجزائر إلى المنظمة وبلغ عدد الدول الأعضاء 10، أي ضعف الأعضاء الخمسة الأوائل، مما ساعد المنظمة على اكتساب النفوذ اللازم للتأثير على تسعير النفط في الأسواق العالمية. في الفترة 1960 - 1970 حققت المنظمة أهدافها على النحو التالي (Ramady & Mahdi, 2015, p. 37):

- إدراج الإتاوة في حسابات التكاليف الإجمالية؛
- تخفيض تكاليف التسويق لشركات النفط؛
- مشاركة الدول الأعضاء في التراخيص الممنوحة للشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في قطاع النفط؛
- انتقال المنظمة من وضع الدفاع إلى الهجوم واللعب على رفع أسعار النفط.

بعد انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات المهيمنة الأخرى وإعلان الحكومة الأمريكية للدولار كعملة عائمة، انخفضت عائدات النفط للدول المصدرة للنفط في عام 1971. وشجع ذلك البلدان على رفع أسعار النفط بنسبة 8.4% من خلال اتفاقية تم توقيعها في جنيف عام 1972. لكن مع الانخفاضات المتتالية في قيمة الدولار في نفس العام، كشف تحليل أوبك أن اتفاقية جنيف لم تكن فعالة بما يكفي لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الدولار. لذلك، تقرر في اتفاقية ثانوية في جنيف زيادة الأسعار بنسبة 11.9%.

في ظل هذه الظروف وفي مؤتمر عقد في الكويت عام 1973، قررت الدول الأعضاء في أوبك زيادة أسعار النفط بنسبة 70٪ ورفعها إلى 5.12 دولار للبرميل. أدى اندلاع الحرب بين مصر وإسرائيل، بعد شهر واحد فقط من ارتفاع أسعار النفط، إلى الحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة وأنصار إسرائيل الآخرين. وقد أدى ذلك إلى سحب 4.5 مليون برميل في اليوم من أسواق النفط العالمية، وبلغت الأسعار ذروتها في ظل قلق غير مسبوق بين الدول الصناعية بشأن إمدادات النفط ونتيجة لذلك سجلت أسعار النفط رقماً قياسياً تاريخياً. استمر هذا الاتجاه لمدة خمسة أشهر متتالية من 17 أكتوبر 1973 إلى 18 مارس 1974. (ويعتبر تاريخ 16 أكتوبر تاريخاً فاصلاً، أعلنت فيه دول أوبك أنها ستقرر من الآن فصاعداً سعر النفط

من جانب واحد، واصبحت بذلك الدول المنتجة في مواجهة الدول الصناعية المستهلكة بدون أي وسيط)، في هذه الفترة بلغ سعر النفط لكل برميل 12.35 دولاراً، وبذلك تم تسجيل أول صدمة نفطية. (GIULIANO , 2019, pp. 202-203)

أدت الصدمة النفطية الأولى إلى زيادة عائدات النفط في البلدان الغنية بالنفط من 23 مليار دولار إلى 95 مليار دولار في عام 1974 من جهة، ومن جهة أخرى ساعدت الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها منذ أن أطاحت الطفرة في أسعار النفط بمنافسيها، وبالتحديد اليابان وألمانيا مع عدم وجود احتياطات نفطية كبيرة في متناول اليد في أسواق النفط الدولية. كما أدت الصدمة إلى تصاعد اتجاه الصادرات من الولايات المتحدة إلى دول المنطقة، وأدت زيادة القوة الشرائية إلى تكثيف استيراد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى إلى البلدان الغنية بالنفط. ونتيجة لذلك، أصبحت الدول المصدرة للنفط تعتمد بشكل متزايد على واردات السلع الأجنبية.

أدى سوء الإدارة مع الاعتماد الكبير على الدول الصناعية إلى عودة جزء كبير من عائدات النفط إلى الدول الأجنبية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، بينما كان بالمكان أن تلعب الإيرادات دوراً مهماً في تنمية الدول المصدرة للنفط. في المقابل اكتسبت الدول الصناعية، ولا سيما الولايات المتحدة، الكثير من الفوائد من خلال الشحن الزائد لعملائها، وتمكنت إلى حد كبير من تعويض الخسارة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط.

في أعقاب الأزمة النفطية الأولى، قامت منظمة أوبك في محاولة لوضع سياسة لضمان الارتفاع السنوي لأسعار النفط بهدف الحفاظ على أسعار النفط في المدى الحقيقي، بإدخال زيادات تدريجية في أسعار النفط في عام 1975 وقررت زيادة أسعار النفط بنسبة 10% على أساس سنوي، وقد أثبتت السياسة فعاليتها وتم رفع أسعار النفط بشكل مقبول. (Penrose, 1979, p. 22)

### 2.1.2. تنظيم أسعار النفط عام 1979

في ختام عام 1978 وبداية عام 1979، وفي أعقاب التطورات السياسية الإيرانية والضربات المكثفة في الصناعة لدعم الثورة، توقف تصدير النفط الإيراني البالغ 5 ملايين برميل في اليوم إلى الأسواق الدولية وتم تهديد الطريق لصدمة النفط الثانية.

الضغط النفسي الناتج عن هذا الجو المتوتر دفع شركات النفط والدول المستهلكة للنفط إلى تكديس مخزونات النفط بحيث فرضت فائض إنتاج قدره 3 ملايين برميل في اليوم على أعضاء أوبك. ونظراً لأن سوق العقود الآجلة لم يكن قادراً على تلبية احتياجات المستهلكين، لم تجد البلدان عالية التصنيع أي طريقة سوى مناقشة الأسواق الفورية التي يمكن تداول النفط فيها فوراً ونقداً. وبالتالي أصبحت الأسواق الفورية مسؤولة عن أكثر من 30% من تجارة النفط العالمية. ونتيجة لذلك نشأت فجوة متزايدة بين أسعار أوبك الرسمية كأساس لتجارة النفط في الأسواق الرسمية والأسعار في الأسواق الحرة.

أدت الصدمة النفطية الثانية عام 1979 إلى ارتفاع أسعار النفط من 15.12 دولاراً إلى حوالي 30 دولاراً للبرميل في الأسواق الفورية وإلى 45 دولاراً للبرميل في السوق الحرة، في ظل هذه الظروف حددت أوبك أسعارها على أساس الأسعار في الأسواق الحرة ودعت أن تفرض الدول الأعضاء على عملائها فارقاً في الأسعار مع الحفاظ على الأسعار الرسمية لأوبك. ومع ذلك في العديد من المؤتمرات التي عقدت حول أسعار النفط، تمت الموافقة على السعر الأساسي البالغ 18 دولاراً للبرميل من النفط بينما سمح للأعضاء بفرض أسعار أعلى تتناسب مع ظروف السوق، بشرط ألا تتجاوز الأسعار 23.5 دولاراً للبرميل. (MCNALLY, 2017, pp. 165-170)

وبذلك ارتفع متوسط سعر نفط أوبك الخام عام 1980 بنسبة 65% مقارنة بالعام السابق. بشكل عام، بسبب التطورات السياسية والاقتصادية الفريدة التي حدثت في السبعينيات، نجحت الدول الأعضاء في أوبك في وضع حد للسياسات التي تتبعها الدول الصناعية للحصول على النفط الرخيص.

### 3.1.2. الانخفاض الكبير في أسعار النفط عام 1986

مع اندلاع الحرب بين إيران والعراق (وهما البلدان اللذان يملكان ثاني وثالث أكبر احتياطات نفطية على التوالي) في عام 1980، واجهت السوق العالمية تغيرات جديدة وتسبب القلق المستمر بشأن انقطاع إمدادات النفط في ارتفاع آخر في أسعار النفط. غير أن هذه الزيادة في الأسعار لم تستمر أكثر من شهرين لأن بعض الدول الأخرى الأعضاء في أوبك، وخاصة المملكة العربية السعودية، قررت تعويض نقص المعروض من النفط في السوق من خلال الإنتاج بكامل طاقتها. علاوة على ذلك، فإن تبني سياسات وتدابير من قبل وكالة الطاقة الدولية (IEA) تلزم جميع الدول الأعضاء بالاحتفاظ بمبديا بمخزونات نفطية استراتيجية تعادل 3 أشهر من صافي وارداتها في العام السابق، وفرض قيود على استهلاك النفط في البلدان المستهلكة، واستبدال النفط بالغاز الطبيعي والفحم وما إلى ذلك، بالإضافة إلى التوسع في عمليات الاستكشاف خارج مناطق أوبك، ما أدى إلى انخفاض اعتماد الدول الصناعية على نفط أوبك. أيضا، مع دخول منتجي النفط من خارج أوبك مثل النرويج إلى السوق والقدرة الإنتاجية الفائضة التي يحتفظ بها أعضاء أوبك، تم وضع ضغط إضافي على أسعار النفط ودفعها إلى الانخفاض في الأسواق الرسمية.

لتغيير الظروف الحرجة المفروضة في السوق، أدخلت أوبك سقفا للأسعار بالإضافة إلى نظام حصص للأعضاء، بهدف وقف خفض الأسعار. في عام 1981 صادقت المنظمة على تخفيض السعر إلى 34 دولارا ووافقت على سياسة الحصص للتحكم في إنتاج الدول الأعضاء، وقد بشر هذا بسياسة أوبك الجديدة لاتخاذ إجراءات ضد السوق المشبعة. أدت سياسات المنتجين من خارج أوبك إلى تفاقم هبوط الأسعار، ففي عام 1983 على سبيل المثال خفضت شركة النفط الوطنية البريطانية سعر نفط بحر الشمال بمقدار 3 دولارات للبرميل في منافسة شديدة مع النفط النيجيري وسحبت الأسعار إلى 30 دولارا للبرميل، كانت الصدمة قاسية للغاية بالنسبة لاقتصاد نيجيريا المعتمد بشكل كبير على النفط لدرجة أنه تم إيقاف تصدير النفط بالكامل. ونتيجة لذلك خفضت الدول الأعضاء في أوبك أسعار النفط إلى 29 دولارا للبرميل من 34 دولارا للبرميل لمواجهة الأزمة.

في عامي 1984 و1985، استمر المنتجون من خارج أوبك في اتباع سياساتهم في إمداد السوق بالنفط الوفير، لذا استمرت الأسعار في الانحدار. قامت منظمة أوبك وبهدف الدفاع عن أسعار نفطها الخام، قامت بخفض سقف إنتاجه من 17.5 مليون برميل في اليوم إلى 16 مليون برميل في اليوم، وفي أوائل عام 1986 نجح المصدرون الرئيسيون لبحر الشمال، أي بريطانيا والنرويج (بالطبع مع بعض المساعدة والدعم من الدول الصناعية الغربية) في تقليص أسعار النفط إلى حوالي 10 دولارات للبرميل في فترة تقل عن 5 أشهر. في الوقت نفسه قاموا بزيادة إنتاجهم وتصديرهم مما أدى إلى تفاقم عدم استقرار الأسواق. أدى ميل المنتجين من خارج أوبك إلى زيادة إمداداتهم من النفط إلى جانب حاجة الدول الأعضاء في منظمة أوبك الماسة إلى عائدات النفط إلى زيادة تنافسية في إنتاج وتصدير النفط، مما أدى إلى أزمة النفط الثالثة. في عام 1986 انخفضت أسعار النفط في الأسواق الفورية من 23.65 دولارا للبرميل في جانفي إلى 10.67 دولارا للبرميل في جوان و 8.63 دولارا للبرميل في جويلية. (Rauscher, 1989, p. 28)

من خلال العديد من المؤتمرات، تمكنت المنظمة من التخفيف من عدم الاستقرار في الأسواق من خلال الإصرار على ضرورة خفض الإنتاج من قبل الأعضاء والدفاع عن سعرها السابق البالغ 18 دولارا.

تعززت أسواق النفط العالمية في أعقاب الفترة الحرجة في عام 1986، واتبعت أسعار النفط اتجاهها تصاعديا بعد ذلك في عام 1987، وفي عامي 1988 و1989 وبهدف تثبيت موقعها في الأسواق العالمية، استمرت المنظمة في محاولة تحسين إنتاج الأعضاء وتحقيق أسعار النفط المثالية. أدت السياسات المعتمدة إلى وضع أفضل وأقوى للمنظمة في عام 1989. (Carollo, 2012, pp. 35-36)

إن زيادة سقف الإنتاج والسعر الأساسي البالغ 18 دولارا للبرميل من نفط أوبك وبالتالي تحسين عائدات النفط للأعضاء هي بعض الإنجازات التي حققتها المنظمة.

## 4.1.2. الانخفاض الكبير في الأسعار في نهاية التسعينات

في عام 1990 ازدادت احتياطات النفط الموجودة بشكل أساسي في أكبر خمس دول منتجة للنفط في الخليج العربي وفنزويلا بينما كانت دول الخليج العربي تمتلك ثلثي احتياطات النفط في العالم. لكن الغزو العراقي للكويت وما تبعه من أزمة في المنطقة جعل أوبك تواجه ترتيبا جديدا حيث كانت القوات الغربية موجودة في المنطقة وكان إنتاج النفط لاثنتين من كبار المنتجين، لذلك وبسبب المخاوف المستمرة بشأن إمدادات النفط، بدأ سعر النفط في الارتفاع بعد شهر من بدأ حرب الخليج الثانية، من 30 دولارا إلى 40 دولارا للبرميل. (مشدن ، 2005 ، صفحة 46)

وزادت المنظمة صادراتها لتعديل أسعار النفط وتعويض غياب العراق والكويت عن سوق النفط، وأدى هذا الإجراء إلى تباطؤ الاتجاه التصاعدي للأسعار في نهاية عام 1990.

إن عودة الكويت إلى سوق النفط في عام 1992 ونمو إنتاجها البالغ مليوني برميل في عام 1994، قد تحققت من خلال زيادة الطلب العالمي على النفط. علاوة على ذلك، ارتفعت حصة أوبك من الإنتاج والتصدير مع قرار الأمم المتحدة الذي سمح للعراق بالعودة إلى السوق في نهاية عام 1996.

في غضون ذلك وفي اجتماعي أوبك 103 و104 اللذين عقدا في جاكارتا في نوفمبر 1997 ومارس 1998، تم الإعلان عن رفع سقف إنتاج أوبك من 25.03 مليون برميل في اليوم إلى 27.5 مليون برميل في اليوم، لتلبية احتياجات السوق المربحة في ذلك الوقت. لكن الارتفاع تزامن مع الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا التي كان لها تأثير عميق للغاية على الطلب على النفط. كما أدى تراكم مخزون النفط بالإضافة إلى اعتدال الطقس إلى تفاقم المشكلة. ونتيجة لذلك انخفضت أسعار النفط من 18.84 دولارا للبرميل في نوفمبر 1997 إلى 12.41 دولارا للبرميل في مارس 1998 و 7.9 دولارا للبرميل في ديسمبر 1998، وكانت هذه ذروة الصدمة النفطية الرابعة.

السنوات الأخيرة من القرن العشرين كانت بمثابة التحدي بالنسبة لدول الأوبك، ففي سنة 1998 لوحدها فقدت دول المنظمة ما مقداره 60 مليار دولار، وهو ما كان بمثابة الصدمة القوية على دول المنظمة، إضافة إلى تأثيره وقطع التمويل على مشاريع التنمية في هذه الدول، على حد قول السكرتير العام للمنظمة آنذاك (علي رودريغز أراك). (Wagner, 2009, p. 63)

مع هبوط أسعار النفط ، شددت الدول الأعضاء في أوبك على أهمية سياسة مشتركة وطويلة الأجل لتعزيز الأسعار ونزع فتيل الأزمات، فاتفقوا على خفض إنتاجهم على ثلاث مراحل:

- بناء على الاتفاقية، خفضت المنظمة إنتاجها بـ 1.240 مليون برميل في اليوم في المرحلة الأولى، كما وافق المنتجون من خارج أوبك مثل المكسيك وروسيا والنرويج وسلطنة عمان على تخفيض قدره 391 ألف برميل في اليوم بشكل متزامن. وقد أدت هذه الإجراءات إلى توقف الأسعار عند 11.67 دولارا للبرميل.

- في المرحلة الثانية، خفضت المنظمة إنتاجها بـ 1.350 مليون برميل في اليوم، لكن السوق لم يتفاعل كما كان متوقعا وانخفض متوسط الأسعار إلى 11.19 دولارا أمريكيا.

لكن في المرحلة الثالثة، خفضت أوبك 1.7 مليون برميل في اليوم من سقف إنتاجها وتلقت هذه المرة رد فعل إيجابي من السوق. وبالتالي وصلت أسعار النفط الخام إلى 21.67 دولارا للبرميل في عام 1999. وفي الاجتماع 108، تقرر أن يظل سقف الإنتاج الحالي عند نفس المستوى حتى مارس 2000، وبالتالي ارتفع سعر النفط إلى 26.71 دولارا للبرميل في مارس. (موسوي، 2005، صفحة 45)

## 5.1.2. الطفرة النفطية في بداية القرن الجديد

منذ أوائل عام 2004، أدت عوامل مثل الانخفاض في مخزونات النفط الخام، وتزايد الطلب، والتوترات والاضطرابات القائمة في المملكة العربية السعودية والعراق، إلى ارتفاع أسعار النفط، وحاولت منظمة أوبك، بهدف إضعاف السوق، زيادة حصص الدول الأعضاء من الانتاج في 5 خطوات.

في عام 2005 أدى معدل النمو المرتفع لاقتصادات العالم، وخاصة الصين والهند والولايات المتحدة، إلى نمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.23 مليون برميل في اليوم. كما كشف إعصار ريتا وكاترينا في سبتمبر 2005 عن عدم وجود طاقة تكرير كافية في هذا القطاع. أدت العوامل المذكورة أعلاه إلى جانب التوترات في فنزويلا ونيجيريا إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل غير مسبوق بحيث وصل سعر سلة أوبك إلى مستوى قياسي تاريخي بلغ 50.64 دولارا للبرميل. منذ أوائل عام 2006، ارتفعت أسعار النفط إلى 66.3 دولار للبرميل بسبب التوترات المتزايدة في نيجيريا. واستمرت أسعار النفط في الارتفاع حتى وصلت إلى 79 دولارا للبرميل في منتصف العام، ويرجع ذلك أساسا إلى تجارب الصواريخ التي أجرتها كوريا الشمالية والعدوان الإسرائيلي على لبنان. (MAUGERI, 2006, pp. 194-196)

في هذه السنة (2006) تراوح سعر النفط بين 60 و70 دولارا، لكن سرعان ما عادت إلى الانخفاض في نوفمبر من نفس السنة، حيث بلغت أقل من 50 دولارا، ويرجع ذلك إلى تراجع الاستهلاك في ابرز الدول الصناعية، وزيادة المخزون الاستراتيجي الأمريكي وكذا عودة الإنتاج لأبرز الدول المنتجة، وكرد فعل منها عازمت المنظمة على تخفيض سقف الإنتاج، ففقدت اجتماعا في طارنا في ديسمبر 2006، وهو ما نتج عنه ارتفاع في الأسعار سنة 2007، حيث قاربت 75 دولارا في منتصف هذه السنة.

في سنة 2008 بلغت أسعار البترول أعلى مستوى لها على مر التاريخ، حيث تجاوزت لأول مرة عتبة الـ100 دولار للبرميل، وهذا رغم الأزمة المالية العالمية القائمة آنذاك، فرغم انكماش الطلب العالمي ونوع من الركود الاقتصادي واصلت الأسعار ارتفاعها حتى سقف 100 دولار (BP, 2021)، ولا يمكن الحديث عن دور هام لمنظمة أوبك في هذه المرحلة، انطلاقا من تقلص دورها كموازن للسوق النفطية العالمية. زيادة على تحكم أكبر دولة صناعية (الولايات المتحدة الأمريكية) في أهم منابع النفط، بل ويرجع بعض المحللين أمر ارتفاع الأسعار كوسيلة استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيط النمو الاقتصادي في الصين الشعبية، في ظل تزايد طلبها على النفط في السوق العالمية.

على الرغم من الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط بعد سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، إلا أنها ما لبثت أن ارتفعت ابتداء من سنة 2011 لتتأرجح بين 110 و115 دولارا للبرميل مع تذبذب بين 110-115 دولارا ابتداء من هذه السنة وإلى غاية يومنا هذا، مع ملاحظة تقلص في دور أوبك كموازن للسوق ومحدد للأسعار.

في عام 2014، ردت أوبك على طفرة الإنتاج الأمريكية بالتخلي عن حصص الإنتاج وزيادة إنتاج النفط. وفقاً لمحللي السوق، تهدف هذه الاستراتيجية إلى مزاحمة المنافسين الأمريكيين من خلال دفع أسعار النفط إلى ما دون المستويات التي يمكن أن يكون عندها منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة محترمين. مزيد من الضغط الهبوطي على سعر النفط الخام. أدى الجمع بين ارتفاع المعروض من النفط وانخفاض الطلب على النفط إلى حدوث وفرة في العرض، والتي تم اختبارها من خلال الارتفاع الحاد في المخزونات. ومع ذلك وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في سعر النفط، من حوالي 110 دولارات أمريكية للبرميل في منتصف عام 2014 إلى 30 دولارا أمريكية للبرميل في جانفي 2016، لم ينخفض إنتاج الولايات المتحدة بشكل كبير. فمكاسب الكفاءة التي تحققت من خلال عمليات الدمج والاستحواذ في قطاع النفط الصخري عززت من مرونة المنتجين الأمريكيين، وهذا ما جعل استراتيجية أوبك غير مستدامة على المدى الطويل، حيث تدهور الوضع المتدرج لمعظم دول أوبك بشكل حاد بين عامي 2014 و2016 بسبب انخفاض أسعار النفط. (Quint & Venditti, 2020, p.

## 2.2. توسع منظمة أوبك إلى أوبك+

أدى ظهور النفط الصخري الأمريكي إلى تغيير هيكل إنتاج النفط العالمي بشكل كبير، حيث كان لظهور الولايات المتحدة كلاعب مهيمن في السوق تداعيات عميقة على السلوك الاستراتيجي لمنتجي النفط الآخرين، ولا سيما أولئك المنضوين في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، التي تتألف من 14 عضوا بما في ذلك كبار المنتجين مثل المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والإمارات العربية المتحدة، حيث زادت الولايات المتحدة حصتها في سوق النفط من 8 إلى 15%، ولا تعد الولايات المتحدة الآن أكبر منتج للنفط فحسب، بل تعد أيضا مصدرا مهما للنفط، بعد رفع الحظر الذي منع المنتجين من بيع النفط في الخارج في ديسمبر 2015، ونتيجة لذلك تراجعت قوة تسعير أعضاء أوبك بشكل كبير، وانخفضت الأسعار وظهرت تخمة في المعروض.

في أواخر عام 2016، أعادت منظمة أوبك النظر في نهجها من خلال العودة إلى سياسة استقرار الأسعار وعقد تحالف مع بعض الدول الرئيسية من خارج أوبك. بهدف إعادة التوازن إلى سوق نفط فائض إلى حد كبير، تفاوضت أوبك مع 10 دول من خارج أوبك، من أبرزها روسيا والمكسيك وكازاخستان (مجموع الدول هو روسيا، وأذربيجان، والبحرين، وبروناي، وماليزيا، وكذلك كازاخستان، والمكسيك، وعمان، والسودان، وجنوب السودان)، من أجل أهداف إنتاج واضحة لكل دولة عضو. يمثل تحالف أوبك + الذي لعبت فيه المملكة العربية السعودية وروسيا دورا رئيسيا، حوالي 45 في المائة من إنتاج النفط العالمي. كانت الاستراتيجية، التي تم الإعلان عنها في نوفمبر 2016 تتمثل في خفض الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا، اعتبارا من جانفي 2017، وهو ما أعاد الاتفاق التوازن للسوق وزاد أسعار النفط إلى نحو 75 دولارا للبرميل (بعد ان كانت 27 دولارا في 2016). (رويترز، 2018)

وتم بعد ذلك تمديد الاتفاقية وتعزيزها. في ديسمبر 2018 وديسمبر 2019، تفاوضت أوبك + على مزيد من التخفيضات بمقدار 3.0 و 0.9 مليون برميل يوميا، على التوالي (الجزيرة، 2018). حددت منظمة أوبك + إعادة توازن سوق النفط بشكل ملموس كعودة لمستوى المخزونات إلى متوسط سنواتها الخمس (تم تحديده لاحقا بمتوسط ما بين عامي 2010 و 2014).

إلى جانب المستويات المرتفعة من المخزونات، واجهت أوبك + تحديات إضافية في محاولة للحفاظ على قوتها السوقية. أولا: تسمح التطورات التقنية في إنتاج النفط الصخري للمنتجين بإيقاف الإنتاج وإعادة تنشيطه بسهولة. هذه الدرجة من المرونة التي تسمح للمنتجين الأمريكيين بالتفاعل بسهولة أكبر مع تطورات السوق، في نفس تجعل الأمر أكثر صعوبة للمنتجين الكبار الآخرين فيما يتعلق بتأثير الأسعار. ثانيا: تعثر تماسك أوبك + من وقت لآخر حيث تم تجاوز أهداف الإنتاج في بعض الأحيان (خاصة من قبل الأعضاء من خارج أوبك) -مما حد من قدرتهم على توجيه توقعات السوق بشكل فعال-، مع اقتراب نهاية عام 2018، ووسط مراجعات تنازلية للطلب العالمي على النفط، ساء امتثال المنتجين الرئيسيين (بما في ذلك أكبر منتجين المملكة العربية السعودية وروسيا)، مما ألقى ببعض الشكوك حول استقرار التحالف، وساهم في حدوث تراجع ملحوظ. في أسعار النفط في الأشهر الأخيرة من عام 2018. في مارس 2020، انهار تحالف أوبك+. بعد الشعور العام بالمخاطرة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا، وانهار سعر النفط عندما اقترحت أوبك تنفيذ مزيد من التخفيضات في الإنتاج لرفع سعر الخام، رفضت روسيا التعاون بحجة أن المنتجين الأمريكيين سيستفيدون إلى أقصى حد من الجهود الجديدة لدعم الأسعار، كان الاشتباك بين السعودية وروسيا يعني نهاية تحالف أوبك +. (Venditti و Quint، 2020، صفحة 08)

في السنة الأخيرة (2021) وفي ظل تعافي الاقتصاد العالمي المتباطئ من قيود الاغلاق المفروضة في جل دول العالم بسبب جائحة كورونا، بدأ الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر مما رفع أسعار النفط إلى حدود 85 دولارا للبرميل، ولا تزال أوبك+ تتمسك بخططها فيما يخص ضخ النفط في الأسواق العالمية، وفي ظل ضغوط من المستهلكين أقرت أوبك+ الالتزام بالزيادة التدريجية الشهرية في إنتاج النفط (وهي السياسة التي أقرها ووافق عليها التحالف في جويلية الماضي). (أندبندنت عربية، 2021)

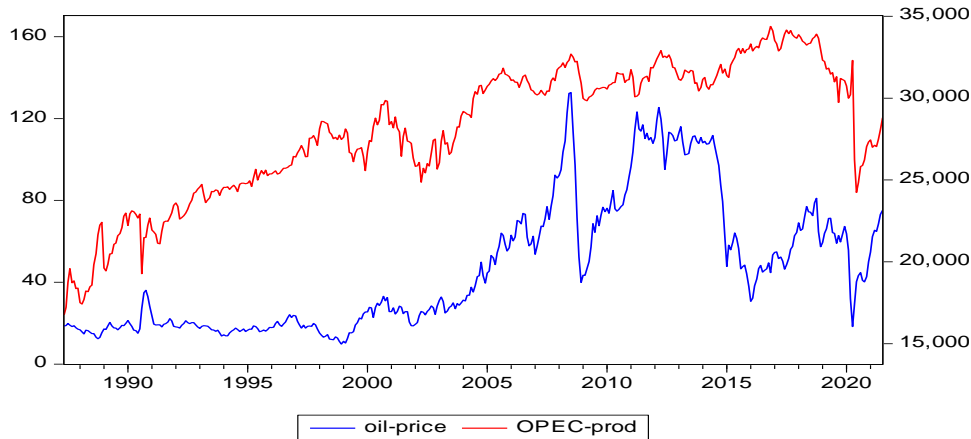


### 3. مساهمة انتاج أوبك وأوبك+ في أسعار النفط – دراسة قياس\_اقتصادية

#### 1.3. تأثير التغيرات في انتاج النفط على أسعاره

لمعرفة اتجاهات تطور أسعار النفط بناء على قرارات تغيير انتاج النفط لمنظمة أوبك، لا بد من جمع هذين المؤشرين في رسم بياني واحد، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل الموالي. يبرز الشكل تطور كل من انتاج أوبك من النفط (ألف برميل كمتوسط شهري-السلم على اليمين)، وأسعار النفط (دولار أمريكي/برميل-السلم على اليسار)، وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل هو التذبذب الكبير في كلا المتغيرين، مع ملاحظة مرحلتين متشابهتين في العلاقة، هما: من ماي 1987 إلى أوت 2005، ومن بداية 2017 إلى غاية جويلية 2021، وتتميز هتتين المرحلتين بتعاكس اتجاه التغيرات (التغيرات)، أي ما يمكن وصفه بنوع من التأثير بين انتاج أوبك واسعار النفط (وغالبا ما يكون في شكل علاقة عكسية).

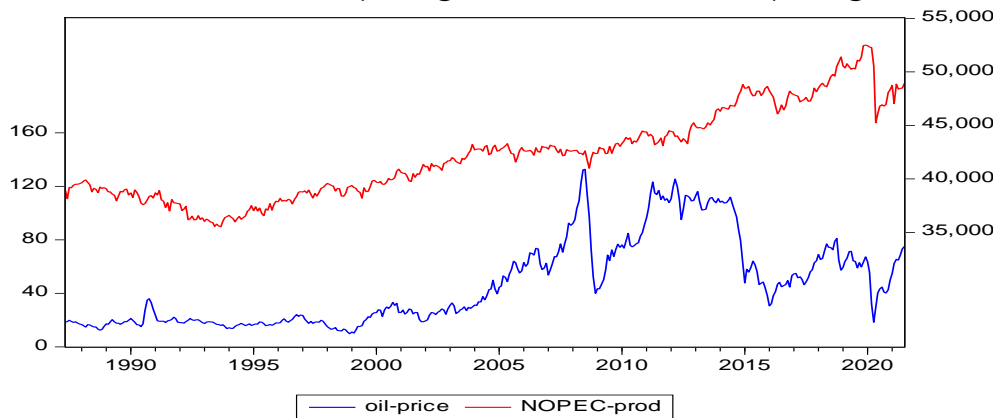
الشكل 01: تطور انتاج أوبك وسعر النفط الوحدة: انتاج اوبك (ألف برميل) أسعار النفط(دولار/برميل)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA, 2021)

ولكن انتاج أوبك من النفط لا يمكن ان يكون المؤثر الوحيد على أسعار النفط، لأن انتاج أوبك يبقى في حدود 37% من حجم الانتاج العالمي للنفط، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما مقارنة مع الاحتياطيات التي تمتلكها أوبك (حوالي 75% من الاحتياطي العالمي). إذن يجب رؤية تأثير انتاج غير أوبك على أسعار النفط، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل الموالي:

الشكل 02: تطور انتاج غير أوبك وسعر النفط الوحدة: انتاج غير أوبك (ألف برميل) أسعار النفط(دولار/برميل)

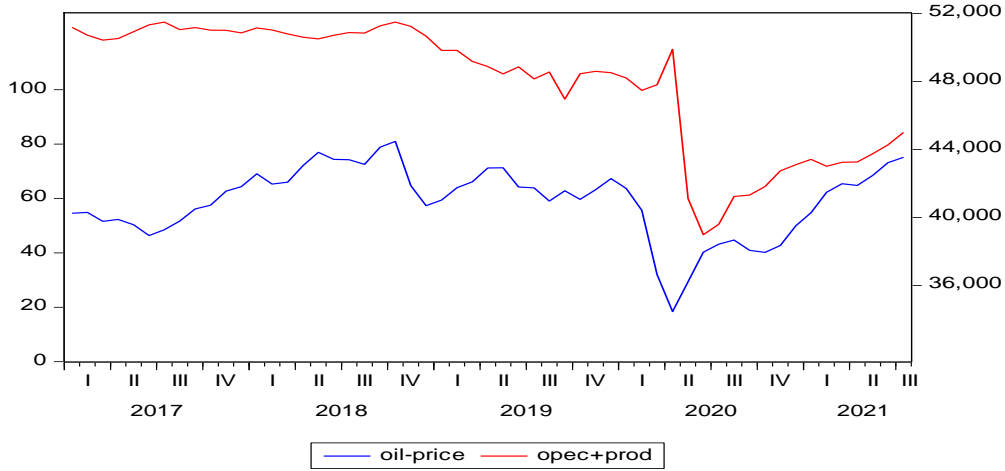


المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA, 2021)

من خلال هذه الشكل يمكن ملاحظة النسق المستمر لتطور انتاج غير أوبك من النفط، ورغم التذبذب في الانتاج الشهري، إلا أن هناك اتجاه عام نحو الزيادة في انتاج غير أوبك من النفط، رغم الاضطرابات الكبيرة التي عرفت أسعار النفط، كما ان هناك مرحلة مشابهة لتطور انتاج أوبك مع اسعار النفط في المرحلة من بداية 2017 إلى جويلية 2021، وهو ما يشير إلى تداخل في هذه المرحلة بين انتاج أوبك وانتاج غير اوبك، وهو ما يمكن تفسيره باتساع وزيادة التنسيق بين أوبك

وخارجها، من خلال ما يعرف بـ أوبك+، والتي دخل التنسيق فيها حيز التنفيذ بداية من جانفي 2017، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل الموالي:

الشكل 03: تطور إنتاج أوبك+ وسعر النفط الوحدة: إنتاج أوبك+ (ألف برميل) أسعار النفط (دولار/برميل)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA, 2021)

ومن خلال الشكل السابق يتضح مدى تأثير قرارات تغيير إنتاج أوبك+ (توسع التنسيق إلى خارج منظمة أوبك، بانضمام دول منتجة كبيرة مثل روسيا، كازاخستان والمكسيك) على أسعار النفط، أين أصبح حجم إنتاج أوبك+ يمثل قرابة 60% من الإنتاج العالمي للنفط، مع ملاحظة الانخفاض الكبير في الاسعار بداية من مارس 2020، عقب بداية جائحة كورونا، وذلك نتيجة حرب الأسعار التي اشتعلت بين الدول المنتجة (وخاصة روسيا والسعودية). ويعود السبب الأول المباشر لهذا الانهيار إلى وجود فائض هائل في النفط المعروض مقارنة بالطلب، ما جعل منتجي النفط يرغبون في التخلص من إنتاجهم الحالي وإيجاد مشتريين بأسرع وقت، خاصة مع المخاوف من الوصول إلى حد الطاقة الاستيعابية في منشآت تخزين النفط (DW, 2020). حيث أصبح هناك فائض في المعروض قدر بحوالي 6 ملايين برميل يوميا (أفريل 2020) ويرتفع إلى حوالي 7 ملايين في (ماي 2020) (CNN عربية، 2020)، لكن هذه الحرب سرعان ما تم تلافيمها عبر الاتفاق التاريخي بين أكبر منتجين في أوبك+ وهما السعودية وروسيا، وذلك بتخفيض الإنتاج بـ 9.7 مليون برميل يوميا ابتداء من ماي 2020 إلى جويلية من نفس السنة (Trent, 2020)، لتعاود بعدها أسعار النفط الارتفاع إلى أكثر من 70 دولار/برميل في سنة 2021.

### 2.3. قياس حجم التأثير المتبادل بين إنتاج أوبك+ من النفط وأسعار النفط

من أجل قياس أثر كل من إنتاج أوبك+ ومن بعدها أوبك+ على أسعار النفط، استخدمنا نماذج VAR وهذا لمعرفة التأثير المتبادل من جهة، ومعرفة تأثير أحداث صدمة في متغير على المتغير الآخر من جهة ثانية. وتأثير أوبك+ يكون في الفترة من ماي 1987 إلى ديسمبر 2016، بينما تأثير أوبك+ يكون في الفترة من جانفي 2017 إلى جويلية 2021، ومن ثمة معرفة أي التحالفين أكثر استجابة لتغيرات أسعار النفط وكذا تأثيرا فيها.

### 1.2.3. دراسة إستقرارية المتغيرات

إن نقطة الانطلاق في الدراسات اقتصاد- قياسية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية – كما هو الحال بالنسبة لدراستنا-تتعلق باختبار مدى استيفاء متغيرات الدراسة لخاصية الاستقرارية، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة. نظرا لما يمكن أن يؤدي إليه عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة في مختلف الدراسات الميدانية، من استنتاجات مضللة، ونتائج مزيفة، وغير واقعية، وبالاعتماد على اختبارات Dickey-Fuller (1979-1981)، سنحاول معالجة إشكالية الإستقرارية لدى متغيرات الدراسة. النتائج نلخصها في الجدول أدناه.

## دور منظمة أوبك وتحالف أوبك+ في أسواق النفط الدولية: دراسة قياس -اقتصادية

الجدول 01: دراسة وتحليل استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام اختبار "Augmented Dickey-Fuller".

| المتغيرات     | السلسلة في شكل...  | النموذج المستخدم | درجة التأخير | القيم المحسوبة لإحصائية ADF | القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) | القرار             |
|---------------|--------------------|------------------|--------------|-----------------------------|------------------------------------|--------------------|
| OIL_PRICE     | السلسلة الأصلية    | النموذج 3        | P = 1        | -2.60                       | -3.49                              | السلسلة غير مستقرة |
|               | فروق الدرجة الأولى | النموذج 1        | P = 1        | -5.57                       | -1.94                              | السلسلة مستقرة     |
| OPEC_PROD     | السلسلة الأصلية    | النموذج 3        | P = 1        | -2.07                       | -2.86                              | السلسلة غير مستقرة |
|               | فروق الدرجة الأولى | النموذج 1        | P = 1        | -14.24                      | -1.94                              | السلسلة مستقرة     |
| OPECPLUS_PROD | السلسلة الأصلية    | النموذج 3        | P = 1        | -2.68                       | -3.49                              | السلسلة غير مستقرة |
|               | فروق الدرجة الأولى | النموذج 1        | P = 1        | -5.72                       | -1.94                              | السلسلة مستقرة     |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

من خلال نتائج اختبار "ADF" المخصصة في الجدول (01) أعلاه، وبمقارنة القيم المحسوبة لإحصائية "ADF" بنظيرتها المجدولة (القيم الحرجة)، يتضح أن الأولى تفوق الثانية بالنسبة للسلاسل الأصلية للمتغيرات، وتكون أقل فيما يتعلق بالفروقات من الدرجة الأولى لها، وهذا ما يدفعنا إلى قبول فرضية عدم استقرارية السلاسل الأصلية لمتغيرات الدراسة، ورفض هذه الفرضية بالنسبة لفروقاتها من الدرجة الأولى، ومنه نستطيع القول أن هته المتغيرات متكاملة من الدرجة 1.

### 2.2.3. تحليل التكامل المتزامن

إن كون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة (1) يفسح المجال للحديث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بينها، مما يعزز من احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بينها، إلا أن هذا غير كافي للحكم على وجود مثل هذه العلاقة، إذ لابد من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية، وفي هذا الصدد تعد اختبارات "Johansen" الأنسب لمعالجة مثل هذه الحالات، ويتعلق الأمر هنا بإجراء كل من اختبار الأثر (Trace Test)، واختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test)، إلا أنه وقبل إجراء هذين الاختبارين يجب القيام بتحديد درجة تأخير المثلى للنموذج "VAR" الممثل للمتغيرات في شكل مستويات، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير الإحصائية تسمى معايير المعلومات (Criteria). النتائج المتحصّل عليها تبين أن المعايير المستخدمة أتت على اختيار درجة تأخير قصوى (maximum lag) قدرها سنتين اثنتين.

الجدول 02: نتائج اختبار "Johansen" للتكامل المتزامن.

| العلاقة بين المتغيرين   | فرضيات عدد علاقات التكامل المتزامن<br>Hypothesized No. of CE(s) | إختبار الأثر (Trace Test)        |   | إختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test) |   |
|-------------------------|---|----------------------------------|---|--|---|
|                         |   | إحصائية الأثر<br>Trace Statistic | القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%<br>Critical Value | إحصائية القيمة الذاتية العظمى<br>Max-Eigen Statistic   | القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%<br>Critical Value |
| OIL_PRICE/OPEC_PROD     | * None  | 20.70102                         | 18.39771  | 14.44037   | 17.14769  |
|                         | At most 1   | 6.26                             | 3.84  | 6.26   | 3.84  |
| OIL_PRICE/OPECPLUS_PROD | * None  | 15.95088                         | 15.49471  | 2.039677   | 3.841466  |
|                         | At most 2   | 13.91121                         | 14.26460  | 2.039677   | 3.841466  |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

حسب نتائج اختبار الأثر (Trace Test) الموضحة في الجدول (02)، نرفض فرضية العدم "لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة"، عند مستوى معنوية 5%، حيث القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة. في المقابل نقبل فرضية "وجود علاقة تكامل متزامن واحدة على الأكثر"، إذ أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أقل من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية. نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test) لم تكن مدعمة لنتائج اختبار الأثر (في

حال التناقض نأخذ باختبار الأثر)، الأمر الذي يعني وجود علاقة تكامل متزامن واحدة ووحيدة بين المتغير أسعار النفط وكلا من المتغيرين إنتاج أوبك وانتاج أوبك+.

### 3.2.3. نتائج اختبارات السببية حسب مفهوم جرانجر "Granger"

ينطلق Granger في اختباره من المقولة التالية (لعلالي، 2007، صفحة 70)، وهي أن المستقبل لا يمكن أن يؤثر في الحاضر أو الماضي، إذا كانت الظاهرة (A) وقعت بعد الظاهرة (B)، فإنه لا يمكن للظاهرة (A) أن تؤثر في الظاهرة (B)، وحتى لو كانت الظاهرة (A) وقعت قبل الظاهرة (B) فهذا لا يعني بالضرورة أن (A) تؤثر في الظاهرة (B)، في الواقع الاقتصادي نتعامل في الغالب مع ظواهر مثل (A) و(B) على أنها سلاسل زمنية، والوضع هنا يصبح أكثر تعقيدا حيث نريد ان نعرف أي الظاهرتين سبقت الأخرى أم وقعتا في نفس الوقت؟.

إن نتائج اختبار السببية حسب "Granger"، تتمثل في كونها تعبر فقط عن علاقات إحصائية، وليس عن علاقات اقتصادية كما فهمت خطأ عند البعض. فالنموذج المقدر (النموذج VAR) من المفترض أن يكون يعبر عن النظام الاقتصادي الذي تمثله المعطيات والوقائع كما هي قائمة، بحيث يبرز هذا النموذج من خلال مختلف استخداماته خريطة لشبكة العلاقات الاقتصادية الديناميكية فيما بين المتغيرات، وتعتبر اختبارات السببية إحدى أهم هذه الاستخدامات بحيث يتم من خلالها تتبع العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية المكونة لهذه النماذج، وذلك من خلال معرفة وتحديد علاقة الأسبقية بين هذه المتغيرات استنادا على معيار القدرة التنبؤية، ونقول عن متغيرة أنها تسبب (تسبق) متغيرة أخرى إذا كانت الأولى تساهم في تحسين القدرة التنبؤية للثانية. بالنسبة للحالة التي نحن يصددها فقد كانت نتائج اختبار السببية لجرانجر كالتالي:

#### الجدول 04: نتائج اختبار السببية حسب مفهوم جرانجر

| Null Hypothesis:                               | Obs | F-Statistic Prob. |        |
|--|-----|-------------------|--------|
| OPEC_PROD does not Granger Cause OIL_PRICE     | 353 | 1.38729           | 0.2464 |
| OIL_PRICE does not Granger Cause OPEC_PROD     |     | 3.32473           | 0.0199 |
| OPECPLUS_PROD does not Granger Cause OIL_PRICE | 52  | 0.81732           | 0.4911 |
| OIL_PRICE does not Granger Cause OPECPLUS_PROD |     | 7.24774           | 0.0005 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 EViews

يتضح من خلال الجدول السابق أن متغيرة أسعار النفط تعتبر مسببة (أو تسبق) متغيرتي إنتاج منظمة أوبك وانتاج أوبك+ من النفط، وهذا على مستوى معنوية قدره 05%.

بينما تعتبر متغيرتي إنتاج منظمة أوبك وانتاج أوبك+ من النفط غير مسببتين (أو تسبق) متغيرة أسعار النفط العالمية.

### 4.2.3. تحديد واختبار النموذج

بعد تحليل استقرارية المتغيرات محل الدراسة، وتحديد درجة تكاملها، ثم اختبار وجود علاقة طويلة المدى فيما بينها نقوم في الخطوة الموالية بتحديد النموذج المناسب لدراسة مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرتي الدراسة، وفي هذا الصدد نجد أنه إذا كان لنا مجموعة من المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة تزامنيا، فإن تقدير نموذج "VAR" للمتغيرات في شكل فروقات من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل اقتصاد قياسية عديدة (Phillips, 1991, pp. 283-306)، فوجود مثل هذه العلاقة بين مجموعة من المتغيرات -كما هو الحال بالنسبة لمتغيرات الدراسة- يمنحنا إمكانية نمذجتها، إما على شكل نموذج شعاعي لتصحيح الخطأ "VECM"، أو على شكل نموذج "VAR" للمتغيرات في شكل مستويات (Maddala, 1992, p. 597).

لكن بالرغم من هذا نجد أن بعض الباحثين من أمثال، (Sims, Stock, & Watson, (Sims, Stock and Watson 1990) (1990, pp. 113-144) يفضلون الاعتماد على المتغيرات في شكل مستويات ويبررون رأيهم هذا بكون الهدف الأساسي من تقدير نماذج "VAR"، هو إبراز وتحديد شبكة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في النموذج، وليس تحديد قيمة المعلمات،

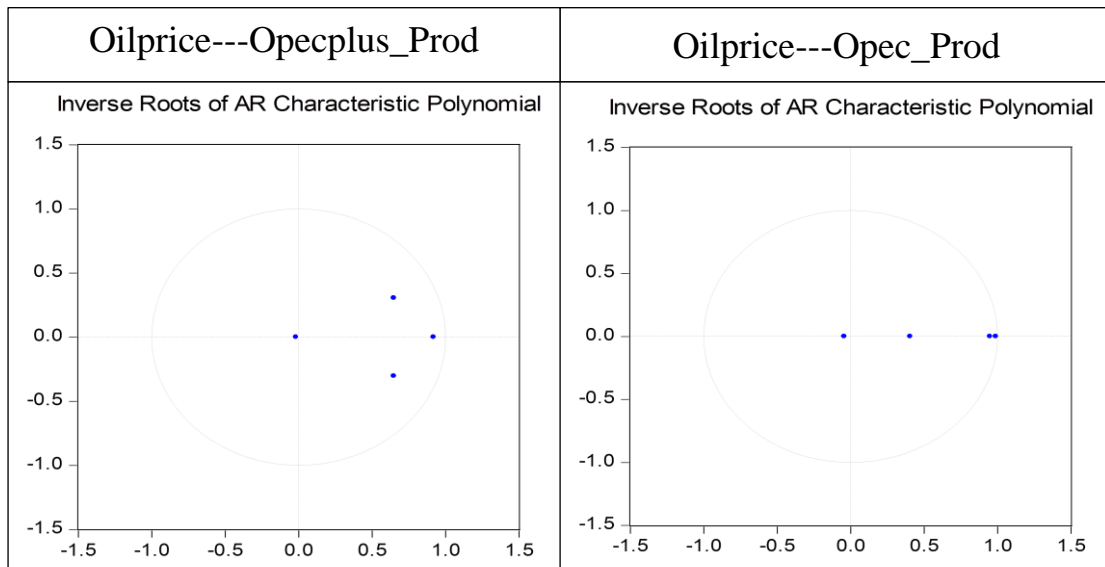
## دور منظمة أوبك وتحالف أوبك+ في أسواق النفط الدولية: دراسة قياس-اقتصادية

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هؤلاء الباحثين يعتقدون بأن طريقة الفروقات تفرض على المتغيرات غير المستقرة التخلص من جزء مهم من المعلومات الضرورية، والتي قد تساعد الباحث في رصد حركة ومسار المتغيرات المقصودة عبر الزمن، كما أن استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" للمتغيرات في شكل مستويات يكون متناسق في حالة كون المتغيرات غير مستقرة مع وجود علاقة تكامل متزامن (Petri, 2003, pp. 46-47). من أجل هذا نقوم باستخدام نموذج VAR لدراسة العلاقة والتأثيرات المتبادلة بين أسعار النفط ونتاج النفط من قبل أوبك وأوبك+، وبعد تحديد درجة تأخير المثلي والمقدرة بشهرين اثنين، وذلك بالاعتماد على مختلف الأدوات والمعايير المعتمدة لهذا الغرض.

إن نموذج VAR وكما أسلفنا الذكر لا يستعمل لقراءة نتائج التقدير مباشرة (أي قراءة المعلمات ومعنويتها من خلال جدول التقدير)، إنما الغرض هو تحديد نوعية العلاقات بين المتغيرات، ودرجة التأثير لكل متغير على الآخر، ويتأتى هذا من خلال قراءة دوال الاستجابة وجداول تفكيك التباين.

كما أنه يجب تحديد مدى صلاحية نمودجي VAR ودرجة الاعتماد عليهما، ومن أجل هذا نلجأ إلى اختبار استقرارية النموذجين من خلال اختبار (Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial)، وهو ما نلاحظه في الشكل الموالي:

الشكل 04: نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR المقدر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

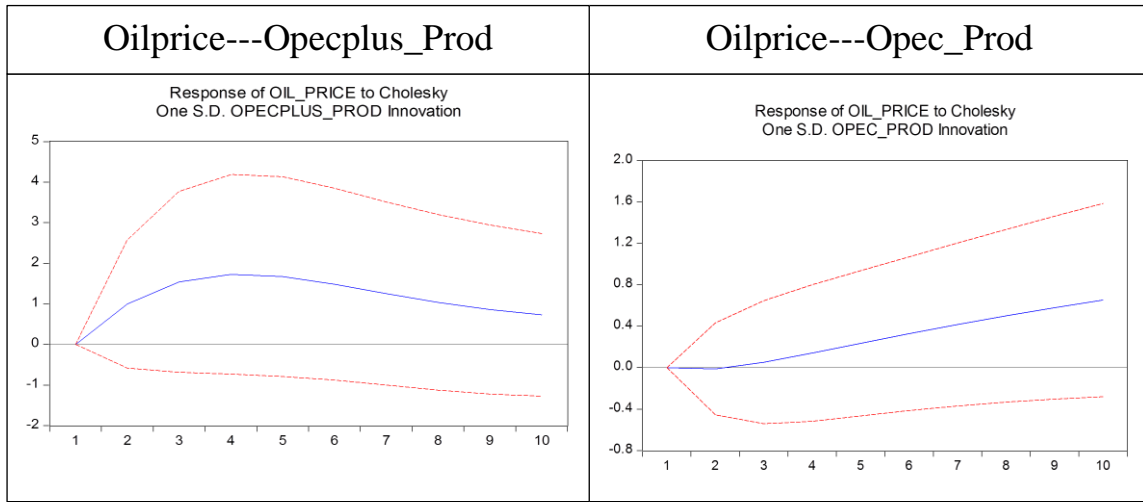
من خلال الشكل 05 أعلاه، يبدو أن كل الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة وبالتالي فإن نمودجي "VAR" المُمثلين لمتغيرات الدراسة يستوفيان شروط الاستقرار. بعد التأكد من صلاحية النموذجين وملاءمتهما للتعبير عن شبكة العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة، وكذا خلوهما من المشاكل الإحصائية (المتعلقة باستقراريتهما)، فإنه يمكن استخدامهما لدراسة وتحليل مختلف العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرات.

### 5.2.3. تحليل استجابة أسعار النفط لصدمة انتاج منظمة أوبك وأوبك+ من النفط

تعد عملية تحليل الصدمات ودوال الاستجابة مهمة جداً لفهم ديناميكية النظام الاقتصادي الذي يصفه النموذج القياسي المقدر (النمودج VAR)، إذ تمثل معاملات دالة الاستجابة الأثر الذي يحدثه تجديد معين في متغيرة ما على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية في النظام، ويعتمد تحليل دوال الاستجابة على فرضية أساسية وهي أنه لا يمكن للباحث أن يجري إلى تغييراً في متغير واحد فقط وهذا في وقت واحد فقط طبعاً، وذلك لهدف ضمان عدم الحصول على صورة مشوهة عن التفاعلات الجارية فيما بين المتغيرات.

ومن خلال دراستنا لدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمة في الفترة الاولى على متغيرتي انتاج أوبك و انتاج أوبك+ من النفط، على مدى 10 فترات (10 سنوات في حالتنا)، وفي الشكل الموالي نرصد استجابة متغير أسعار النفط لحدوث صدمة إيجابية في المتغيرتين الأخيرين.

الشكل 05: تحليل دوال الاستجابة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 9

• بالنسبة لنموذج انتاج أوبك وأسعار النفط:

من خلال الشكل السابق يتضح أن حدوث صدمة إيجابية -مقدارها انحراف معياري واحد (10%)، في متغيرة انتاج أوبك من النفط سيُخَلَّف أثرا فوريا سلبيا على أسعار النفط مقداره (-0.01%)، ليعاكس هذا الأثر الاتجاه ويبدأ في التزايد بصفة منتظمة حتى يبلغ قيمته القصوى (0.65%) خلال الفترة العاشرة.

• بالنسبة لنموذج انتاج أوبك+ وأسعار النفط:

من خلال الشكل دائما يتضح أن حدوث صدمة إيجابية -مقدارها انحراف معياري واحد (10%)، في متغيرة انتاج أوبك+ من النفط سيُخَلَّف أثرا فوريا إيجابيا على أسعار النفط مقداره (1%)، ليستمر هذا الأثر في التزايد بمعدلات متناقصة حتى يبلغ قيمته القصوى (1.72%) خلال الفترة الرابعة ليبدأ بعدها في الانخفاض تدريجيا وبيطؤ إلى غاية الفترة العاشرة. وفيما يلي سنحاول تحديد الأهمية النسبية للتجديدات في كلا المتغيرتين (استهلاك الطاقات المتجددة وانتاج أوبك من النفط) في تفسير متغيرة أسعار النفط، أو نقول توضيح دور وأهمية التجديدات التي تحدث في كلا المتغيرتين في تفسير التقلبات الظرفية التي تحدث في متغيرة أسعار النفط، وذلك من خلال عملية تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ.

الجدول 05: تحليل دوال الاستجابة

| Oilprice---Opecplus_Prod |          |           |               | Oilprice---Opec_Prod |          |           |           |
|--------------------------|----------|-----------|---------------|----------------------|----------|-----------|-----------|
| Period                   | S.E.     | OIL_PRICE | OPECPLUS_PROD | Period               | S.E.     | OIL_PRICE | OPEC_PROD |
| 1                        | 5.485256 | 100.0000  | 0.000000      | 1                    | 4.165594 | 100.0000  | 0.000000  |
| 2                        | 9.088489 | 98.79769  | 1.202312      | 2                    | 7.064824 | 99.99971  | 0.000285  |
| 3                        | 11.42387 | 97.41831  | 2.581688      | 3                    | 9.381418 | 99.99664  | 0.003356  |
| 4                        | 12.71124 | 96.06726  | 3.932744      | 4                    | 11.25192 | 99.98188  | 0.018123  |
| 5                        | 13.32332 | 94.84831  | 5.151685      | 5                    | 12.79322 | 99.95209  | 0.047915  |
| 6                        | 13.58186 | 93.85032  | 6.149680      | 6                    | 14.08984 | 99.90620  | 0.093799  |
| 7                        | 13.68802 | 93.10722  | 6.892776      | 7                    | 15.20051 | 99.84412  | 0.155877  |
| 8                        | 13.73787 | 92.58823  | 7.411775      | 8                    | 16.16616 | 99.76619  | 0.233808  |
| 9                        | 13.76728 | 92.23049  | 7.769507      | 9                    | 17.01594 | 99.67295  | 0.327047  |
| 10                       | 13.78809 | 91.97524  | 8.024764      | 10                   | 17.77114 | 99.56505  | 0.434945  |



## دور منظمة أوبك وتحالف أوبك+ في أسواق النفط الدولية: دراسة قياس -اقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

• بالنسبة لنموذج انتاج أوبك وأسعار النفط:

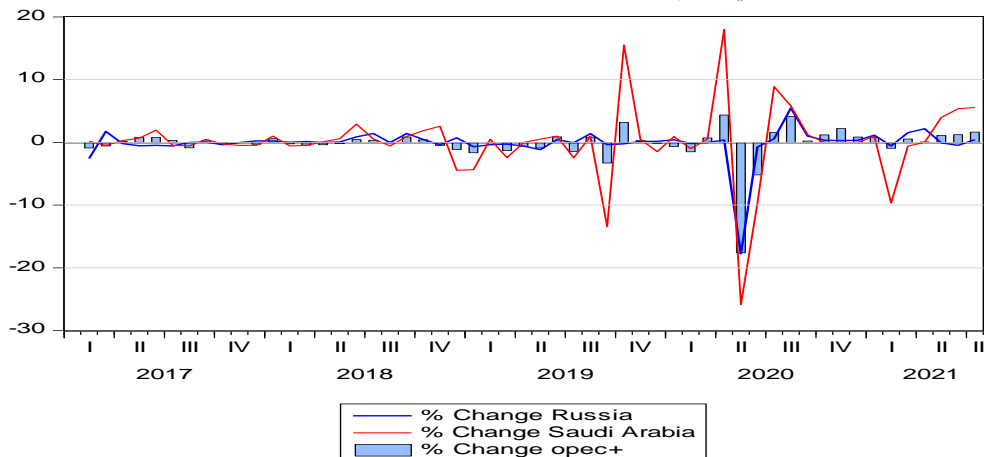
من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يبدو جلياً أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في متغيرة أسعار النفط في المدى القصير تكون ناتجة عن التجديدات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه التجديدات تسمح بتفسير ما قيمته (100%) من تغيرات أسعار النفط خلال الفترة الأولى، لتتراجع هذه النسبة بصفة طفيفة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها (99.56%) مع حلول الفترة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة. بالموازاة مع التناقص الضئيل لنسبة مساهمة صدمات أسعار النفط في تفسير تغيراتها الذاتية، تتزايد بنفس السرعة (تزايد طفيف جداً) نسبة مساهمة تجديدات انتاج أوبك من النفط في تفسير هذه التغيرات، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمتها ترتفع من (0%)، تُسجل عند الفترة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (0.4349%) كحد أقصى مُسجل عند الفترة العاشرة.

• بالنسبة لنموذج انتاج أوبك+ وأسعار النفط:

يبدو جلياً أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في متغيرة أسعار النفط في المدى القصير تكون ناتجة عن التجديدات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه التجديدات تسمح بتفسير ما قيمته (100%) من تغيرات أسعار النفط خلال الفترة الأولى، لتتراجع هذه النسبة بصفة طفيفة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها (91.97%) مع حلول الفترة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة. بالموازاة مع التناقص الضئيل لنسبة مساهمة صدمات أسعار النفط في تفسير تغيراتها الذاتية، تتزايد بنفس السرعة نسبة مساهمة تجديدات انتاج أوبك+ من النفط في تفسير هذه التغيرات، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمتها ترتفع من (0%)، تُسجل عند الفترة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (8.02%) كحد أقصى مُسجل عند الفترة العاشرة.

3.3 دور السعودية وروسيا في تفعيل أوبك+: تلعب كل من المملكة العربية السعودية وروسيا الدور الأهم في تفعيل قرارات رفع أو خفض الانتاج من النفط في تحالف أوبك+ باعتبارهما أكبر منتجين في التحالف، وكانت السعودية تضطلع بدور المنتج الموازن داخل منظمة أوبك باعتبارها صاحبة أكبر انتاج في المنظمة، بينما يشكل انضمام روسيا دعماً كبيراً للتحالف وفعالية كبيرة في قراراته المستقبلية، وقد قادت العاصمتان موسكو والرياض، عشرات الدول للتوقيع على ميثاق لتأسيس مجموعة سميت بـ "أوبك+"، وعملت على مدار العامين ونصف العام الماضيين على تنسيق عمليات الإنتاج لدعم أسعار النفط. وشبه الأمين العام لمنظمة "أوبك" محمد باركيندو، هذا الاتفاق "بالعلاقة الأبدية"، مشيراً إلى أنه سيستمر "إلى الأبد". (العربية، 2019) ومع روسيا وحلفاء آخرين، تمثل "أوبك بلس" قوة ضاربة قادرة على الحفاظ على أسعار مستقرة تضمن لها إيرادات جيدة للموازنة، دون أن تفضي إلى زيادة عمليات التنقيب في الولايات المتحدة (فرانس 24، 2019).

الشكل 06: التغير في انتاج كل من روسيا، السعودية وأوبك+ الوحدة: معدل نمو%



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA، 2021)

من خلال الشكل السابق، نلاحظ معدلات التغير في إنتاج كل من السعودية، روسيا وتحالف أوبك+ ككل، إذا تضطلع السعودية بالجزء الأكبر من عملية خفض والرفع في الإنتاج وتلها روسيا في التحالف، وتتراوح معدلات التخفيض في الإنتاج بين -0.01% و-17.76% بالنسبة لروسيا، وبين -0.49% و-25.86% بالنسبة للسعودية. وترتكز قرارات التخفيض أساساً على أهمية رفع أسعار النفط دون المساس بالحصص السوقية لكل بلد في الأسواق الدولية، مع مراعاة متغير هام جداً وهو منتج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### 4. تحليل النتائج:

توصلنا من خلال هذه الورقة إلى العديد من النتائج، والتي نناقشها في النقاط التالية:

- ساهمت منظمة أوبك منذ تأسيسها في ضبط أسعار النفط، وتوفير الامدادات الكافية لأسواق الطاقة العالمية، إلا أن هذه المساهمة (التأثير) كانت متباينة عبر فترات الدراسة، حيث عرفت فترة السبعينات ما يسمى بالعصر الذهبي للمنظمة، بينما شهد منتصف الثمانينات حتى نهاية التسعينات تدهوراً كبيراً في قوة تأثير المنظمة على أسواق النفط:
- تمتلك منظمة أوبك احتياطي مؤكد من النفط يقدر بحوالي 1216 مليار برميل، أي ما نسبته 70.2% من الاحتياطي العالمي، وهو ما يبين أهمية منظمة أوبك فيما يخص القرارات المتعلقة بالنفط على الصعيد العالمي والمستقبلي؛
- رغم احتياطياتها الكبيرة جداً، لا تنتج أوبك إلا حوالي 35% من الإنتاج العالمي من النفط، ورغم ذلك فإن تأثيرها في أسواق النفط يبقى مهماً جداً، وهذا راجع إلى أن جل الدول من خارج أوبك تستهلك انتاجها محلياً (مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج قرابة 18.6% من الإنتاج العالمي، ولكنها تستهلك 19.4% من الاستهلاك العالمي)، وهو ما يبين أهمية تنسيق السياسات بين المنتجين وتوحيد القرارات بشأن خفض أو رفع -مع تحديد مقدار التغير- في حجم إنتاج النفط؛
- أبان تحالف منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة من خارج المنظمة (ما يعرف بتحالف أوبك+) عن أهمية زيادة التنسيق بين معظم منتجي النفط وتوحيد الجهود والسياسات، من أجل تنظيم أكثر لأسواق النفط (أي توفير الامدادات اللازمة مع ضمان أسعار عادلة للجميع)، وتنبع أهمية هذا التحالف في أنه يستأثر بما يناهز 60% من الإنتاج العالمي، وإذا ما استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر منتج ومستهلك للنفط في العالم)، فإن هذا التحالف يسيطر على حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من النفط؛
- رغم أن أسعار النفط تبقى المتغير المستهدف الأول من سياسات تحالف أوبك+، إلا أن حفظ الحصص السوقية، ومنع المنتجين المنافسين من الاستئثار بأسواق النفط، تبقى أهداف رئيسية للتحالف وأعضائه؛
- شهد سوق النفط العالمي تغيرات كبيرة منذ ظهور الولايات المتحدة كمنتج كبير للنفط ومنافس قوي في أسواق تصدير النفط. بين عامي 2017 و2020، استهدف تحالف أوبك+ استراتيجية إنتاج تهدف إلى ضبط سوق النفط، وامتصاص المخزونات، ورفع سعر النفط، في مارس 2020، انهار تحالف أوبك+ بشكل مؤقت، حيث فشلت المملكة العربية السعودية وروسيا في الاتفاق على استراتيجية مشتركة للرد على انهيار الطلب بسبب أزمة كوفيد-19، لكن سرعان ما عاد البلدان للاتفاق وعودة التنسيق وتوحيد الجهود؛
- إن تأثير أوبك+ على سعر النفط قد اختلف مع مرور الوقت، جنباً إلى جنب مع تماسك التحالف، حيث تدور المناقشات حول تمديد محتمل لتنسيق سياسات الإنتاج والإنتاج، وتظل سياسات أوبك+ هشة دائماً لتأثيرها بسياسات انفرادية للدول الأعضاء، وستراقب الأسواق عن كثب مدى قوة اتفاق أوبك+، وعلى وجه الخصوص، العلاقة بين روسيا والسعودية. وعلى الرغم من اختلاف النوايا الروسية عن الأعضاء الدائمين في منظمة أوبك، فإن على أن روسيا ستظل ملتزمة بصيغة أوبك+ لأسباب جيوسياسية وتجارية أوسع.
- من خلال نموذجي أشعة الانحدار الذاتي المقدرين للنموذجين (أسعار النفط-إنتاج أوبك من النفط / أسعار النفط-إنتاج أوبك+ من النفط) توصلنا إلى العديد من النتائج، ومنها نذكر:



## دور منظمة أوبك وتحالف أوبك+ في أسواق النفط الدولية: دراسة قياس -اقتصادية

- بالنسبة للعلاقة السببية، وجدنا أن العلاقة دائما كانت من أسعار النفط باتجاه المتغيرين الآخرين، وهو ما يفسر أن أسعار النفط هي من يؤثر على قرار الانتاج سواء بالنسبة إلى منظمة أوبك في الفترة 1987-2016، او بالنسبة لتحالف أوبك+ في الفترة 2017-2021؛  
- بالنسبة لدوال الاستجابة وتفكيك التباين، وجدنا أن انتاج النفط من قبل تحالف أوبك+ ذو تأثير أقوى على أسعار النفط، من تأثير انتاج منظمة أوبك من النفط على أسعار النفط، وهذا دائما في الفترتين المدروستين.

### 5. خاتمة:

تأسست منظمة أوبك لمجابهة جشع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، والسياسات التدخلية التي تتبناها الدول الصناعية والتي تلحق الضرر بمصالح الدول المنتجة للنفط من جهة ثانية، وقد كان تأسيس المنظمة بمثابة الخطوة الأولى للتنسيق بشكل جماعي بين الأعضاء لتأمين مصالحهم واستعادة ملكية مواردها الطبيعية.

تشير التطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية، إلى الدور الحاسم لأوبك في تجنب أسعار النفط المتقلبة، حيث أن المنظمة حاولت دائما تزويد عملائها بالنفط الخام بأسعار معقولة وعادلة، وبوسائل مختلفة مثل تخفيضات الإنتاج الطوعية أو الزيادات في مرات عديدة (مثل حرب الخليج في التسعينيات عندما تم ضخ ملايين من براميل النفط في السوق على بشكل يومي).

على الرغم من ان سعر النفط هو عامل حاسم في تحديد مصير أوبك. بحيث أنها إذا تمكنت من الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات مقبولة باستخدام الآليات الحالية، فيمكنها البقاء كمنظمة اقتصادية دولية مهمة ويمكنها أيضا زيادة نفوذها الاقتصادي على السوق من خلال الحصول على أعضاء جدد (مثلما وقع مع تحالف أوبك+).

كأن تأسيس تحالف أوبك+ أمرا حتميا لمجابهة ظروف الأسواق الدولية، ومحاولة تحقيق الاهداف المسطرة من قبل منظمة أوبك، وخاصة في ظل الاوضاع الداخلية المتصدعة في المنظمة، بسبب اختلاف استراتيجيات الدول الأعضاء والتباعد الأيديولوجي الحاصل بينهم (خاصة دول الخليج العربي وإيران)، مما استدعى إيجاد سبل جديدة لإحياء عمل المنظمة وتنمية دورها وتحقيق أهدافها المتمثلة بشكل رئيسي في أسعار نفط عادلة ومنطقية.

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج، يمكننا تأكيد فرضية البحث التي تشير إلى أهمية حجم ومرونة انتاج النفط في تحالف أوبك+، مع ضرورة التنسيق الفعال، من أجل ضبط وتحكم أكبر في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما يمكن ملاحظته بشكل واضح في الفترة الاخيرة (الفترة 2020-2022).

### 6. قائمة المراجع:

- ضياء مجيد موسوي، 2005، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مشدن وهيبة، 2005، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير غ منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2005.
- Carollo, S. (2012). Understanding Oil Prices- A Guide to What Drives the Price of Oil in Today's Markets. John Wiley & Sons Ltd.
- GIULIANO , G. (2019). The Rise and Fall of OPEC in the Twentieth Century. Oxford University Press.
- Maddala, G. (1992). introduction to econometrics (éd. second edition). New York: MacMillan publishing company.
- MAUGERI, L. (2006). THE AGE OF OIL- The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource. connecticut, USA: Praeger Publishers.
- Penrose, E. (1979). OPEC's Importance in the World Oil Industry. International Affairs, 55(01).
- Petri, M. (2003). Essays on monetary policy. academic dissertation, 46-47.

- Phillips, P. (1991). Optimal Inference in cointegrated Systems. *Econometrica*, 59, 283-306.
- Quint, D., & Venditti, F. (2020, September). The influence of OPEC+ on oil prices: a quantitative assessment. (E. C. Bank, Éd.) (2467).
- Ramady, M., & Mahdi, W. (2015). *OPEC in a Shale Oil World- Where to Next?* Switzerland: Springer International Publishing.
- Rauscher, M. (1989). *OPEC and the Price of Petroleum Theoretical Considerations and Empirical Evidence*. Berlin: Springer-Verlag.
- Sims, C., Stock, J., & Watson, M. (1990). Inference in Linear Time Series Models With Some Unit Roots. *Econometrica*, 58, 113-144.
- Trent, J. (2020). OPEC+ Moves To End Price War With 9.7 Million B/D Cut . *J Pet Technol*(72).
- Wagner, H. (2009). *The Organization of the Petroleum Exporting Countries*. New York: Chelsea House.
- MCNALLY, R. (2017). *CRUDE VOLATILITY- The History and the Future of Boom-Bust Oil Prices*. Columbia University Press.

مواقع الانترنت:

- BP. (2021). BP\_statistical\_review\_of\_world\_energy\_full\_report\_2012.xls. Consulté le 11 28, 2021, sur british Petroleum: <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/xlsx/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-all-data.xlsx>
- EIA. (2021). international/data/world/petroleum-and-other-liquids. Consulté le 11 30, 2021, sur Energy Information Administration: <https://www.eia.gov/international/data/world/petroleum-and-other-liquids/monthly-petroleum-and-other-liquids-production>
- وكالة رويترز للأخبار، (2018)، 2018/06/28، محور روسي سعودي يتحكم بأسواق النفط بينما يصارع ترامب إيران عبر الرابط: <https://www.reuters.com/article/oil-pec-ar6-idARAKBN1JO2TD>، تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/02.
- موقع قناة الجزيرة، (2018)، أوبك تتفق على تخفيض إنتاج النفط، عبر الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/12/6>، تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/02.
- موقع أنديبندنت عربية، أوبك+ "تتمسك بخطط إنتاج النفط من دون تغيير رغم الضغوط الأميركية، عبر الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/274046>، تم الاطلاع عليه يوم 2021/11/05.
- موقع CNN بالعربية يوم 02 ابريل / نيسان 2020، "حرب أسعار النفط" بين السعودية وروسيا. غولدمان ساكس تحذر من حدث لم يقع منذ العام 1998، عبر الرابط: <https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/02/oil-prices-crash-storage-space>، تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/08.
- موقع قناة العربية، 2019/07/03، لحظة كانت مستحيلة قبل 3 سنوات.. السعودية وروسيا في أوبك+، عبر الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2019/07/03/>، تم الاطلاع عليه يوم: 2021/12/08.
- موقع قناة فرانس 24، تحالف فعال بين اوبك وروسيا لكنه غير واضح المعالم مستقبلا، 2019/03/13، عبر الرابط: <https://www.france24.com/ar/20190313-> تم الاطلاع عليه يوم: 2021/12/08.
- موقع قناة DW عربية، انهيار أسعار النفط الأمريكي.. أي تأثير على السعودية والخليج؟ عبر الرابط: [https://www.dw.com/ar/ \(2020, 04](https://www.dw.com/ar/ (2020, 04)، تم الاطلاع عليه يوم: 2021/12/08.